

قواعد الاحكام

[463] ب: لو أكله في مخمصة ضمن، ولو كان عنده ميتة (1) فان تمكن من الفداء أكل الصيد وفداه، وإلا الميتة. ج: لو عم الجراد المسالك لم يلزم المحرم بقتله في التخطي شيء. د: لو رمى صيدا فأصابه ولم تؤثر (2) فيه فلا ضمان، ولو جرحه ثم رآه سويا ضمن أرشه، وقيل (3): ربع القيمة، ولو جهل حاله أو لم يعلم أثر فيه أم لا ضمن الفداء. وأما التسبيب: ففعل ما يحصل معه التلف - ولو نادرا - وان قصد الحفظ. فلو وقع الصيد في شبكة فخلصه فعاب أو تلف، أو خلس صيدا من فم هرة أو سبع ليداويه فمات في يده ضمن على إشكال. والدال، ومغري الكلب في الحل أو الحرم، وسائق الدابة، والواقف بها راكبا، والمغلق على الحمام، وموقد النار ضمنا. ولو نفر الحمام فعاد قدم شاة، وان لم يعد فعن كل حمامة شاة، ولو عاد البعض فعنه شاة، وعن غيره لكل حمامة شاة، والاقرب أنه (4) لا شيء في الواحدة مع الرجوع. ولو أصاب أحد الراميين خاصة، ضمن كل منهما فداء كاملا. ولو أوقد جماعة نارا فوقع طائرا ضمنوا فداء واحدا ان لم يقصدوا الصيد، وإلا فكل واحد فداء كاملا. ولو رمى صيدا فتعثر فقتل فرخا أو آخر ضمن الجميع.

(1) في المطبوع: " ميتة وصيد ". (2) كذا في النسخة المعتمدة، وفي المطبوع والنسخ: " ولم يؤثر ". (3) قاله الشيخ في المبسوط: ج 1 ص 343، وابن البراج في المذهب: ج 1 ص 228، وابن إدريس في السرائر: ج 1 ص 566. (4) في (ب) و (د): " أن لا شيء ".